المحور الثامن

مكافحة الفساد 2023

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي[1]

• تمهيد

ما يزال الفساد يمثّل آفة تنخر في الدولة العراقيّة ومؤسساتها، فهو يبدّد الموارد، ويدفعها بعيداً عن جهود تحقيق التنمية المستدامة، ويهدّد النظام الديمقراطي، ويمهّد -إذا استمر- لنمو مؤسسات الدولة العميقة. ويقدّم هذا المحور عرضاً لمؤشرات الفساد المتاحة للعام 2023، وللجهود التي بُذلت من قبل المؤسسات المعنية بمكافحته، وأهم القضايا التي أُثيرت في ذلك العام، فضلاً عن تقديم دراسة حالة عن الفساد في مؤسسات التعليم العالي.

• مؤشرات الفساد 2022-2023

أظهر مؤشر مُدرَكات الفساد (CPI) لعام 2023 الذي تصدره منظمة الشفافية الدوليَّة أن أغلب دول العالم لم تحقق تقدماً يُذكر في معالجة الفساد في القطاع العام. إذ ما يزال المتوسط العالمي لمؤشر مُدرَكات الفساد دون تغيير عند 43 للعام الثاني عشر على التوالي، فقد سجّل ثُلثا البلدان درجاتٍ أقل من 50. يشير ذلك إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالفساد. وبحسب مؤشر سيادة القانون، يشهد العالم تراجعاً في أداء نُظم العدالة. فيما سجّلت الدول التي حصلت على أدنى الدرجات على هذا المؤشر درجاتٍ منخفضة جدًا على مؤشر مُدرَكات الفساد، مَا يُظهر وجود صلة واضحة بين الوصول إلى العدالة والفساد. تُسهم كلٌ من الأنظمة الاستبدادية والقادة الديمقراطيين الذين يقوِّضون العدالة في زيادة إمكانية الإفلات من العقاب على الفساد، بل وفي بعض الحالات تشجيع الفساد عبرَ التغاضي عن توقيع العقوبات على المخطئين ومرتكبي الأفعال غير المشروعة. ويتجلى تأثير هذه الأفعال في مختلف دول العالم.

أما العراق فما يزال في المرتبة 154 في مؤشر مدركات الفساد من بين 180 دولة شملها القياس، محققاً تحسناً بثلاث مراتب مقارنة بالعام الماضي (انظر الجدول 8-1). وهو ما يعني استمرار تدني مؤشرات النزاهة والشفافية على الرغم من الجهود المبذولة لمحاصرة الفساد واجتثاثه.

---

(1) أكاديمي ورئيس جامعة الفرات الأوسط.

جدول (8-1): ترتيب العراق ودرجته بحسب مؤشر مدركات الفساد 2020-2022

السنة	الدرجة	الترتيب
2020	21	160
2021	23	157
2022	23	157
2023	23	154

Source: https://www.transparency.org/en/cpi/2023

- **حكومة الكاظمي وسرقة القرن**

تصدّر ملف الفساد الواجهة منذ الأشهر الأولى من عام 2023، ففي أواخر شباط (فبراير) 2023 سربت وثيقة تتعلق بمباشرة هيأة النزاهة بالتحقيق بالذمة الماليَّة لرئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي والتي تخص شراء عقار في منطقة كرادة مريم ومصدر مبلغ 400 ألف دينار مودعة في حساب بالمصرف العراقي للتجارة الذي لم يصرّح به في استمارة كشف الذمة الماليَّة وحسب الوثيقة في أدناه:

وثيقة (8-1): كتاب هيأة النزاهة بشأن العقار المشترى من السَّيِّد مصطفى الكاظمي

تهديكم هذه الهيئة أطيب التحايا ...
إستنادا لأحكام قانون هيئة النزاهة و الكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المعدل و لأغراض تدقيقية تتعلق باستمارة كشف الذمة المالية ، يرجى تبليغ السيد (مصطفى عبداللطيف مشتت نوري الكاظمي) رئيس الوزراء السابق بتزويدنا بإجابته عن الفقرات المدرجة تفاصيلها في أدناه و التي تخص الإستمارة المقدمة من قبله ، ليتسنى إجراء اللازم وفق القانون .

الفقرات :
١. مقدار و مصدر مبلغ شراء العقار المرقم (٤٣٥/٤٠٠/بغداد/كرادة مريم) .
٢. تاريخ فتح الحساب في المصرف العراقي للتجارة بالرقم (٠٠٠٢٢٠٢٠٠٦٠٠١) .
٣. مصدر مبلغ (٤٠٠،٠٠٠) أربعمائة ألف دولار في الحساب المذكور في الفقرة (٢) آنفا .
٤. بيان أسباب عدم التصريح عن الحسابات في المصرف العراقي للتجارة ، فضلا عن بيان مصادر المبالغ المودعة فيها .

تعرب لكم هذه الهيئة عن فائق شكرها و إحترامها

القاضي
حيدر حنون
رئيس هيئة النزاهة الإتحادية / وكالة
٢٠٢٣/٢/١٩

هيئة النزاهة الاتحادية
جمهورية العراق
سري وشخصي
دائرة الوقاية

صورة عنه إلى :
- مكتب رئيس الهيئة / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير .
- سكرتارية المدير العام / للعلم ... لطفا .
- شعبة التحليل / مع الأوليات / للمتابعة ... لطفا .
- الإدارية / الصادر السري .

جاسم/٢/شباط/٢٠٢٣

mber : 154
: 07718888854
Almamoon (6041)
otline @ nazaha.iq

البريد الألكتروني لدائرة الوقاية
pto @ nazaha .iq
حكومة المواطن الالكترونية
www.ca.iq

الخط الساخن
الرقم المجاني ١٥٤
اسيا سيل : ٠٧٧١٨٨٨٨٥٤
صندوق بريد :المأمون (٦٠٤١)

وبعد أيام أشارت دائرة التحقيقات في هيأة النزاهة الاتحاديَّة، السبت، إلى «ظهور أدلة جديدة تشير إلى تورط عدد من الشخصيات في الحكومة السابقة بجريمة سرقة مبالغ الأمانات الضريبية، أصدرت محكمة تحقيق الكرخ الثانية المختصة بقضايا النزاهة، أوامر قبض وتحرٍّ بحق 4 من كبار المسؤولين في الحكومة السابقة». وأوضحت أن «أوامر القبض والتحري صدرت بحق كل من وزير الماليَّة، ومدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، والسكرتير الشخصي لرئيس مجلس الوزراء، والمستشار السياسي لرئيس مجلس الوزراء في الحكومة السابقة». استنادا إلى أحكام المادة 316 من قانون العقوبات، جاءت على خلفية تهمة تسهيل الاستيلاء على مبالغ الأمانات الضريبية. فضلاً عن صدور أوامر بحجز أموالهم المنقولة وغير المنقولة، استنادا إلى أحكام المادة (184أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية»[1].

وطبقًا لتصريح القاضي ضياء جعفر فإنّ «الكتاب الذي انتشر حول رفع الحجز عن أملاك المتهم (نور زهير) واضح، ويشير إلى قيام المتهم بتسديد مبالغ مالية وُدعت في خزينة الدولة وعلى إثرها رفع الحجز عن العقار أو عن الشركة الذي سدد مبلغها بشكل كامل لخزينة الدولة»، مؤكداً أن «المتهم سدد حتى الآن ما يقارب الـ400 مليار دينار من أصل تريليون و600 مليار دينار»، على أن يسدد المبلغ المتبقي على «وفق جدول زمني». وأن «التحقيقات مستمرة بالقضية، وصدرت أوامر قبض جديدة بحق شخصيتين حكوميتين إحداهما وُجه لها الاتهام بشكل واضح ونحن قريبون جداً من اتخاذ الإجراءات القانونيَّة بحقّه بعد استكمال الأدلة. والشخص الآخر صدرت بحقه مذكرة قبض يرتبط بجهة حكومية مهمة في الحكومة السابقة واتخذت بحقه الإجراءات القانونيَّة وحالياً عليه متابعة دولية لاسترداده من إحدى الدول»[2].

- **الفساد في عقارات الأنبار**

أعلنت هيأة النزاهة الاتحاديَّة تنفيذ ما أطلقت عليه عملية «كبرى واستثنائية» في مديرية التسجيل العقاري في محافظة الأنبار وأسفرت عن القبض على مديرها و5 مسؤولين فيها بتهمة التلاعب والتزوير في قطع الأراضي. وتم التحرُّز على ما يقارب 70 ألف إضبارة عقار تمّ تمليكها بخلاف القانون، وضبط 400 هـوية مزورة تعـود إلى إحـدى النقابات ومصوغات ذهبيَّـة ثمينة» وبحسب الهيأة فإنّ مجموع الأموال المضبوطة يقارب 1.6 مليون دولار وحوالي 600 مليون دينار. وبحسب المتحدث باسم الحراك الشعبي والعضو السابق في هيأة الاستثمار في محافظة الأنبار ضاري الدليمي فإنّ: الفساد في ملف عقارات الأنبار مسؤول عنه الحزب المتحكّم بها [3].

(1) سكاي نيوز عربية، مع توالي فصولها.. «سرقة القرن» تتفاعل في العراق تاريخ الخبر 4 اذار (مارس) 2023 (مع توالي فصولها.. «سرقة القرن» تتفاعل في العراق | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

(2) https://miliq.news/political/12103--.html

(3) بغداد اليوم، عقارات الأنبار.. فساد «خطير» وتحذير عشائري «مما لا يحمد عقباه»
https://baghdadtoday.news/217825-.html

وثيقة (8-2): كتاب النائب علاء الركابي للادعاء العام يطلب منه التحقيق في القضية

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Council of Representatives
Deputy Office
Dr. Alaa Kamil Alrikaby

جمهورية العراق
مجلس النواب العراقي
مكتب النائب الدكتور
علاء كامل الركابي

No :
Date : / /202

العدد: ٦٨١
التاريخ: ١٦/ ٤ / ٢٠٢٢

الى/ جهاز الادعاء العام / مكتب السيد رئيس الجهاز المحترم..

م / اخبار

تحية طيبة..

استنادا للصلاحيات المخولة لنا بموجب الدستور العراقي في المادة 61 / ثانيا والمواد 15 و 29 من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم 13 لسنة 2018. نظرا لتداول اخبار في وسائل التواصل الاجتماعي مفادها وجود عمليات تزوير وتلاعب في اعداد كبيرة من العقارات في محافظة الانبار يقارب الأربعين الف عقار ووجود شبهات بتورط جهات حكومية متنفذة ,وعليه نطلب إحالة الموضوع الى المحاكم المختصة للتحقيق راجين ابلاغنا عن الإجراءات القانونية التي ستتخذ من قبلكم.

مع فائق الاحترام والتقدير.

النائب علاء كامل الركابي
مجلس النواب العراقي

النائب
د. علاء كامل الركابي
١٦ / ٤ / ٢٠٢٢

- **الفساد في الحماية الاجتماعيَّة**

جرى خلال عام 2023 توسيع نطاق الشمول بتقديمات الحماية الاجتماعيَّة لحوالي 2.2 مليون أسرة أو حوالي 9 ملايين فرد. وهذا التوسع فرض على وزارة العمل والشؤون الاجتماعيَّة أن تقوم بمقاطعة البيانات واسترداد المبالغ من المتجاوزين على الاعانة الاجتماعيَّة، وقد تم اقصاء 927526 متقدم (أكثر من 10 % من مجموع المستفيدين) ممَّن تبيّن أنهم موظفون، كما تم إيقاف الاعانة عن 190 ألف شخص بسبب تجاوزهم على شبكة الحماية الاجتماعيَّة، وتم استرداد 175 مليار دينار، واتخاذ إجراءات قانونية بحق 542 أسرة من مزوري المستمسكات[1].

وعلى صعيد ذي صلة شهدت انتخابات مجالس المحافظات محاولة استغلال ملف الحماية الاجتماعيَّة من قبل المرشحين في الانتخابات؛ لذا أقامت الهيأة دعاوى قضائية على عدد من المرشحين وفاتحت المفوضيَّة العليا للانتخابات لاتخاذ الإجراءات القانونيَّة بحقهم[2].

- **الفساد في قطاع الاتصالات**

أعلن رئيس هيأة الإعلام والاتصالات، علي المؤيد، في 30 من شهر نيسان (أبريل) 2023، كسب قرار قضائي لصالح الهيأة «بات وملزم» لشركة كورك تيليكوم للاتصالات، بدفع حوالي 800 مليون دولار لخزينة الدولة العراقيَّة. ومن جهته قال مالك شركة «كورك تيليكوم»، سيروان بارزاني أن القرار الصادر من هيأة الإعلام والاتصالات العراقيَّة، ظالم وغير عادل[3]. وبعد انتهاء رخصة الشركة في آب (أغسطس) 2023 أصدرت الهيأة قرارات صارمة بحقها على النحو الآتي[4]:

- إيقاف بيع وتداول الشرائح الجديدة التي تخص الشركة.
- دعت الهيأة المواطنين إلى عدم شراء أية شرائح جديدة تخص الشركة.
- أكدت الهيأة على الوكلاء ونقاط البيع بعدم بيع أو تداول أية شرائح جديدة للشركة وحذَّرتهم من احتمال تعرضهم للمساءلة القانونيَّة.
- قطع الترابط البيني بين شركة كورك تيليكوم وشركات الهاتف النقال العاملة في البلاد خلال عشرة أيام من تاريخ هذا البيان، لحين إيفاء الشركة بالتزاماتها الماليَّة، وهو ما تمَّ فعلاً في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) 2023 (انظر الوثيقة 1).
- وفي أواخر عام 2023 أقدمت هيأة الاعلام والاتصالات، على قطع الاتصال الدولي مع شركة «كورك تليكوم» للاتصالات، خاطبت وزارة الاتصالات بالإيعاز إلى الشركة العامَّة للاتصالات والمعلوماتية لحجب إمرار كامل الحركة الهاتفية الخاصة بالشركة وبضمنها الدوليَّة. فيما أوجبت لجنة النقل والاتصالات في مجلس النّواب على وزارة الاتصالات إيقاف جميع الاجراءات المتعلقة بقطع الربط البيني والدولي في

(1) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير إنجازات هيأة الحماية الاجتماعية منذ 2022/11/1 ولغاية 2023/11/30.

(2) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقرير إنجازات هيأة الحماية الاجتماعية منذ 2022/11/1 ولغاية 2023/11/30.

(3) شفق نيوز، كورك تيليكوم: هيئة الإعلام العراقية قطعت الترابط الدولي للشركة (https://shafaq.com/ar/)

(4) وكالة الانباء العراقية، هيئة الإعلام والاتصالات تتخذ 4 قرارات بحق شركة كورك للاتصالات (https://www.ina.iq/195930--3-.html)

الوقت الحاضر، ومنح الشركة الوقت الذي تم الاتفاق عليه لغرض تسوية المبالغ المترتبة عليها وضمان تسديدها للدولة الأمر الذي يضمن الحفاظ على المال العام ومنع هدره واحتفاظ المشتركين بحقوقهم. فيما وجهت هيأة الإعلام والاتصالات في العراق، في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، شركتي الهاتف النقال «أثير للاتصالات العراق المحدودة»، و«آسيا سيل» بقطع ترابطهما البيني مع شركة «كورك تليكوم» لانتهاء تراخيص الأخيرة.

وثيقة (8-3): كتاب هيأة الاعلام والاتصالات بقطع الترابط البيني مع شركة كورك

Republic of Iraq
Communications and Media
Commission
CEO Office

جمهورية العراق
هيئة الإعلام والإتصالات
كو ميسيوني راگه ياندن وگه ياندن
مكتب رئيس الجهاز التنفيذي

العدد: ٢/ر/١/٥٧٦٧
التاريخ: ١/١١/٢٠٢٣

"شركة أثير للإتصالات العراق المحدودة"
"شركة آسياسيل"

م/ قطع الترابط البيني

تهديكم هيئتنا أطيب تحية،

إستناداً الى الصلاحيات الممنوحة لهيئتنا بموجب الامر التشريعي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ، وعقود التراخيص المبرمة مع شركات الهاتف النقال، وبالنظر لانتهاء الترخيص الممنوح الى شركة كورك تيليكوم من قبل هيئتنا بتأريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠، ولوجود العديد من المتعلقات المالية والقانونية والفنية، ولاستمرار شركة كورك تيليكوم بعدم الإستجابة للقرارات القضائية الصادرة عن مجلس القضاء الاعلى، وكذلك التنبيهات والإنذارات الصادرة عن هيئتنا وعدم جدية الشركة بدفع المبالغ الكبيرة التي بذمتها، وعليه تتسب على شركتيكم قطع الترابط البيني بينكم وبين شركة كورك تيليكوم استناداً إلى البند (٢٧/ التدابير الاصلاحية) والبند (٢٨/تعليق اتفاقية الترخيص او تقيير مدتها او الغاؤها او انهاؤها) من عقود التراخيص المبرمة، لحين قيام الشركة بمراجعة هيئتنا وتسديد المبالغ المترتبة بذمتها.

للتفضل للاطلاع وإجراء اللازم وإعلامنا إجراءاتكم ...مع التقدير.

م/ د. علي حسين المؤيد
رئيس الجهاز التنفيذي
١/١١/٢٠٢٣
اوس كريم خالب
المحامي لفني

صورة عنه الى:-
- مكتب السيد رئيس الجهاز التنفيذي / اشارة الى توجيهات سيادته بتأريخ ٢٠٢٣/١١/١.
- مكتب السادة مجلس المفوضين/ للتفضل للإطلاع، مع التقدير.
- الدائرة القانونية / للتفضل للاطلاع ، مع التقدير .
- الدائرة الادارية والمالية / للتفضل للاطلاع والمتابعة، مع التقدير.
- دائرة تنظيم الاتصالات / مع الأوليات.
- [illegible]

المسبح / حي بابل
بغداد - العراق
هاتف: +٩٦٤(١)٧١٨٠٠٠٩

Email: enquiries@cmc.iq
P.O.Box 2044 Jadreiah Baghdad-Iraq
Fax:00964(1)7195839
Website:www.cmc.iq

Page 1 of 1

- **دور هيأة النزاهة**

وفي أواخر عام 2023 كشف رئيس هيأة النزاهة القاضي حيدر حنون، عن أبرز العمليات التي قامت بها الهيأة في مكافحة الفساد واسترداد المطلوبين والأموال المهربة، التي أفضت إلى استرداد 12 مطلوبًا من 6 دول غالبيتها عربية خلال العام 2023. فضلاً عن العمل على اعداد استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد بإشراك القطاع الخاص.

أشار تقرير هيأة النزاهة السنوي لِعامِ 2023 إلى عدد من المؤشرات[1]:

- بلغ عدد القضايا الجزائية المقامة 255 قضية، أُحيل منها 101 قضية إلى محكمة الموضوع عام 2023.
- بلغ مجموع الأموال المستردة 391.45 مليار دينار، إضافة إلى خمسة ملايين دولار أمريكي، كما بلغ مجموع الأموال التي مُنع هدرها حوالي 82.623 مليار دينار إضافة إلى حوالي خمسة ملايين دينار أمريكي.
- بلغ قيمة عمليات الضبط بالجرم المشهود 1.6 مليار دينار عراقي، إضافة إلى 60 ألف دولار، فضلاً عن بعض الموجودات الذهبية.
- وفي إطار مكافحة الفساد عابر الحدود بلغ عدد أوامر القبض الدوليَّة (نشرة حمراء) للمتهمين الهاربين خارج العراق 19 أمراً، وبلغ عدد طلبات المساعدة القانونيَّة المتعلقة بحجز الأموال المهربة خارج العراق 17 طلبا تشمل تحويلات مالية بقيمة 400 ألف دولار أمريكي، و22 عقارا، و8 حصص في شركات أجنبية، و9 حسابات مصرفية. فيما بلغ اجمالي أموال الفساد المهربة خارج البلاد 11.4 مليون دولار، و10 عقارات في قضية واحدة. فضلا عن منع سفر 9 وزراء ومن هم بدرجتهم، و26 متهماً من أصحاب الدرجات الخاصة والمدراء العامون، و193 شخصاً آخر دون تلك الوظائف.
- بلغت أوامر الاستقدام القضائية 115 أمرا نفذ منها 98 أمرا، فيما بلغ عدد أوامر القبض 158 أمراً نفذ منها 113 أمراً، فيما بلغ عدد الموقوفين في القضايا المودعة لدى الهيأة العليا لمكافحة الفساد 40 موقوفاً.
- بلغ عدد الاختبارات المسجلة 24847 اختبارًا عام 2023، أُنجز منها 18868 اختبارا (76%). فيما بلغ عدد القضايا الجزائية المسجّلة 18893 قضية تم عرضها على قاضي التحقيق، أُنجز منها بإجراءات قضائية 11959 قضية (63%).
- بلغ عدد المتهمين في قضايا فساد 55 وزيراً ومن هم بدرجتهم، بإجمالي عدد تهم بلغ 81 تهمة. فيما بلغ عدد ذوي الدرجات الخاصة والمدراء العامّين ومن هم بدرجتهم 350 متهما، في 598 قضية مختلفة.
- استحدثت الهيأة تشكيلًا إداريًّا جديدًا لمتابعة تنفيذ مشروع الحوكمة الالكترونية الذي تتبناه الحكومة، يضطلع بمهام متابعة إجراءات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والتشكيلات التابعة لها لتطبيق الحوكمة الالكترونية والتحول الرقمي، ونفذت الهيأة 107 زيارات خلال عام 2023 شملت 51 تشكيلاً إدارياً في 13 وزارة وجهة غير مرتبطة بوزارة.
- من أنشطة الهيأة متابعة المشروعات المتلكئة في المحافظات منذ عام 2018، وفي عام 2023 بلغ عدد المشروعات المتلكئة 529 مشروعا، بقيمة بلغت 1.614 مليار دينار عراقي وحوالي 1.106 مليار دولار أمريكي، وبذا يصبح العدد التراكمي للمشروعات المتلكئة 5345 مشروعا منذ عام 2018، بلغت قيمة مبالغ عقودها (33271083736658 دينار)، أي أكثر من 25 مليار دولار أمريكي[2]. (أنظر جدول أدناه)

(1) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2023، بغداد، 2024.

(2) جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحادية 2023، بغداد، 2024، ص17

جدول (8-2): عدد المشروعات المتلكئة وقيمتها والقضايا الجزائية المحركة بصددها من قبل هيأة النزاهة 2018-2023

السنة	عدد المشاريع المتلكئة	قيمة المشروعات		عدد القضايا الجزائية
		دينار	الدولار	
2018	2736	16,455,290,348,823	16,227,930,298	644
2019	1600	12,261,957,481,362	1,941,398,559	363
2020	26	576,867,456,420	348,388,432	26
2021	290	1,882,277,319,387	1,142,332,885	64
2022	164	480,375,834,627	507,589,932	82
2023	529	1.614.315.296.039	1.106.614.566	34
المجموع	5345	33271083736658	21274254672	1213

المصدر: جمهورية العراق، هيأة النزاهة الاتحاديَّة، التقرير السنوي لهيأة النزاهة الاتحاديَّة 2023، بغداد، 2024، ص17.

• أجندة العام الجديد 2023

على الرغم من وجود دعوات متزايدة في العراق لمكافحة الفساد، إلّا أنّ هناك العديد من العقبات التي تعوق المسير بهذا الاتجاه؛ إذ يتم تقويض جهود المؤسسات الرقابية بفعل الأبنية السياسيَّة الضعيفة والافتقار إلى الإرادة الجادة لبناء أنظمة نزاهة مناسبة. وقد كتب ارام محمود الذي عمل مستشاراً لدى الرئيس برهم صالح بشكل يائس «نظراً لعدم قدرة - أو عدم رغبة - المؤسسات العراقيَّة في مكافحة الفساد بشكل كاف، فإنّ الحاجة إلى كيان دولي للتدخل تصبح واضحة. ولهذا السبب فإنّ دعم الحملة العالمية لإنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد أمر ضروري -ليس في العراق خاصة- من أجل محاسبة الفاسدين عندما تفشل المحاكم الوطنيَّة في القيام بذلك»[1]. إذ ما يزال الفساد في الكثير من الدول السبب الرئيس للصراعات والانقسامات الطائفية والخلل الحكومي. فالفساد المتأصل يشلّ قدرات الدولة ويسهم في الفقر وتغير المناخ والهجرة الجماعية والعنف. وبدلاً عن التوصل إلى حلٍّ محلي، فمن الضروري أن يُسمح لمحكمة دولية بمحاكمة الأفراد الفاسدين الذين يعرّضون المستقبل أو المدنيين العاديين للخطر من خلال أفعالهم[2]. وهناك آمال كبيرة منعقدة على القضاء العراقي والتشريعات القانونية الجديدة في الاضطلاع بمهام أصيلة في هذا الموضوع.

وما تزال هناك جملة من الملفات التي تنتظر الحل في العام 2024، منها قضية صفقة القرن التي ينتظر المجتمع العراقي نتائج التحقيق فيها، وكشف أدوار مختلف الأطراف التي أسهمت في تسهيل مهمة اللصوص، بمن فيهم المسؤولون الكبار الذين أُشيع عن تورطهم في تلك القضية.

ومن الاستحقاقات المُهمَّة في العام القادم الحاجة الماسة لإصدار استراتيجية جديدة للنزاهة ومكافحة الفساد بعدما انتهت مدة تنفيذ الاستراتيجيَّة الثانية، تأخذ بالحُسبان التطورات التي شهدتها الساحة العراقيَّة في هذا المجال، وتطور أساليب الاحتيال على المال العام، سواء من قبل بعض المسؤولين الحكوميين، أو القطاع الخاص مثلما حدث في صفقة القرن وقضية عقارات الأنبار ونينوى وغيرها.

(1) Aram Mahmood, The Case of Iraq Underscores the Need for an International Anti-Corruption Court, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/case-iraq-underscores-need-international-anti-corruption-court

(2) Ibid.